# الفصل الاول

## السماع

السماع أصل من اصول النحو واللغة ودليل من ادلتها وقد مر بنـــا أنّ ابن الانباري سماه « النقل » وعرّفه بأنه « الكلام العربيّ المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة الى حد الكثرة » (١) . أمّا السيوطى فعرفه بقوله : « وأعني به ماثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن ، وكلام نبيه (ص) وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده الى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين ، نظما ونثرا عن مسلم وكافر ، فهذه ثلاثة انواع لا بد في كل منها من الثبوت » (٢).

وقد اعتمد علماء العربية الاوائل عليه في تدوين اللغة التي كان يتكلم بهـــا العرب الخلّص ، وكانت غايتهم من ذلك المحافظة على لغة العرب من التأثر باللغات الاعجمية والاضمحلال والدروس فيها. هذا الاضمحلال الذي يؤدي بالتالي الى الجهل بلغة القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والى عدم فهمه ، والعجز عن استنباط الأحكام الدينية والدنيوية ، الشرعية والادارية والاجتماعية . التي أحوجتهم اليها الحياة الجديدة ، وخاصة بعد اختلاط العرب بالاعاجم الذين جاءت بهم الفتوحات الاسلامية الواسعة . يضاف الى ذلك حاجة هؤلاء الأعاجم الداخلين في الدين الاسلامي الى معرفة اللغة العربية لغة القرآن الكريم ولم تكن لعلماء العربية من طريقة لحفظ لغتهم سوى اللُّجُوء الى تدوينها بعد سماعها من المتكلمين بها كما فعل غيرهم من الأقوام التى سبقتهم عندما أرادت الحفاظ على لغاتها .

وكان القرن الاول للهجرة بداية الانطلاق الى جمع مواد اللغة عن طريق الرواة واللغويين يحثهم على ذلك قول عبد الله بن عباس : « إذا قَرأْتم شيئا من كِتاب الله فلم تعرفوه فاطلبوه في اشعار العرب فان الشعر ديوان العرب » وكان اذا سئل عن شيء من القرآن أنشد فيه شعرا » (٣) .

---

١ ـ الاغراب في جدل الاعراب ص ٤٥ .
٢ ـ الاقتراح ص ١٤ .
٣ ـ العمدة ، لابن رشيق ج ١ ص ٣٠ .



رفع المسهم

وكان خلفاء بني امية ولا سيما عبد الملك بن مروان من أوائل المشجعين للرواة واللغويين بجوائزهم وتكريمهم اياهم وتقديمهم لهم (١) . وقد فعل خلفاء بني العباس ما فعله سابقوهم ، وليست أخبار الأمين والمأمون مع الرواة بغريبة عن المطلعين على بداية هذا العلم (٢) .

وبلغت عملية جمع اللغة وتدوينها أوج نشاطها في القرنين الأول والثاني الهجريين ، وكان أول من ابتدأ به علماء البصرة ثم علماء الكوفة فعلماء بغداد . وقد جعلوا من البادية مجالا لاستقرائهم ولسماعهم اللغة الفصحى من سكانها الذين لم تشب ألسنتهم شائبة لحن ولم تفسدها عجمة ، يروون ما يسمعون ويكتبون في صحفهم التي ترافقهم في حلهم وترحالهم كل هذا . ولم تكن اخبار ابي عمرو بن العلاء والمازني ومعرفتهما بكلام العرب ببعيدة عنا ، وقد قال ابو الطيب اللغوي في الأول : « وكان في هذا العصر ثلاثة هم أئمة الناس في اللغة والشعر وعلوم العرب لم يُرَ مثلهم قبلهم ولا بعدهم ، عنهم أخِذَ جُلُّ ما في أيدي الناس من هذا العلم بل كله ، وهم ابو زيد وابو عبيدة والأصمعي وكلهم أخذوا عن أبي عمرو اللغة والنحو والشعر ورووا عنه القراءة ، ثم اخذوا بعد ابي عمرو عن عيسى بن عمر وأبي الخطاب الاخفش ويونس بن حبيب عن جماعة من ثقات الاعراب وعلمائهم » (٣) .

وكان ابو عبيدة اعلم هؤلاء الثلاثة المذكورين بأيام العرب واخبارهم واجمعهم لعلومهم (٤) . في حين كان الاصمعي أتقن القوم للُّغة وأعلمهم بالشعر وأحضرهم حفظا (٥) . وكان لعلمه في اللغة يقول له الأحمر الكوفي : ما تعرَّضَ لك في اللغة إلا مجنون (٦) . هذا الى كونه أروى الناس للرجز حتى نقل عنه انه قال : أروي أربعة عشر ألف أرجوزة ، وقد علل ذلك بقوله لمن سأله :
« انك لتحفظ من الرجز مالا يحفظه احد » : «انه كان همّنا وسَدَ مَنَا » (٧) .

---

١ ـ ينظر تاريخ اداب اللغة العربية ـ جرجي زيدان ج ٢ ص ١١٩ ـ ١٢٠ .
٢ ـ ينظر طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ٥٣ و ٥٤ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٢ و ٦٣ و ٧٩ و ٢٠١ ـ ٢٠٢ وانباه الرواة ج ٣ ص ٣٤٨ ـ ٣٥١ .
٣ ـ مراتب النحويين ص ٣٩ ـ ٤٠ .
٤ ـ مراتب النحويين ص ٤٤ . وينظر طبقات الزبيدي ص ١٩٢ ونزهة الالباء ص ٦٩ .
٥ ـ مراتب النحويين ص ٤٦ ، وينظر طبقات الزبيدي ص ١٨٦ .
٦ ـ مراتب النحويين ص ٥٤ .
٧ ـ مراتب النحويين ص ٥٧ . وتنظر أخباره مفصلة في مراتب النحويين ص ٤٦ ـ ٦٥ .



رفع المسهم

واشتهر من رواة الشعر في هذه الفترة حماد بن سلمة بن دينار ، والنضر بن شميل الذي كانوا يعتبرونه ثقة ثبتا صاحب غريب وشعر وحديث وفقه ومعرفة بأيام الناس . وقطرب الذي كان حافظا للغة كثير النوادر والغريب (١) .

وكان حماد بن هرمز المعروف بحماد الراوية من أوسعهم رواية ، وقد اخذ عنه اهل المصرين وخلف الأحمر خاصة ، وروى عنه الأصمعي شيئا من الشعر(٢)

وليس أدل على اهتمام علماء العربية بصفاء اللغة التي يجمعونها وفصاحتها وعلى شغفهم بها وباتخاذهم ما يجمعون أساسا لبناء قواعد علمهم من رحيلهم الى البادية بصحفهم ومدادهم يسمعون ويدّونون بأنفسهم ما يسمعون . وهذا ابن الانباري يحدثنا عن أبي عمرو اسحاق بن مرار الشيباني الذي كان حافظا للّغة عالما بها جامعا لأشعار العرب يقول : « حدث أبو العباس احمد بن يحيى ثعلب أن أبا عمرو اسحاق بن مرّار دخل البادية ومعه دستيجان من حبر فما خرج حتى أفناهما يكتب سماعه عن العرب » (٣) . وقد قيل عنه انه جمع اشعار العرب فكانت نيفّا وثمانين قبيلة ، ويُحكى انه أخذ دواوين العرب وانه كان معه من العلم والسماع أضعاف ما كان لأبي عبيدة ولم يكن من أهل البصرة مثل أبي عبيدة في السماع والعلم (٤) .

والخليل مع عظمته وبراعته وذكائه اعتمد في كل ما جمعه من اللغة في مؤلّفه ( العين ) وفي كل ما بنى عليه قواعد النحو واللغة ونحوها على المسموع عن الأعراب وقد سأله الكسائي مرة : من أين علمك هذا ؟ فقال : من بوادي الحجاز ونجد وتهامة (٥) . وقد حذا الكسائي حذو الخليل حيث خرج الى البادية ثم رجع وقد أنفد خمس عشرة قنينة حبرا في الكتابة عن العرب سوى ما حفظه (٦) .

والخليل ومن سبقوه أو عاصروه من الذين اهتموا بالسماع عن العرب والرواية عنهم هم شيوخ سيبويه ، وعليهم وعلى رواياتهم اعتمادُه في الكتاب حتى انه لا تكاد تخلو صفحة من صفحاته من نقول عن ابى عمرو بن العلاء أو عيسى بن عمر او عبد الله بن ابي اسحاق او يونس بن حبيب او الخليل بن احمد او غيرهم من الرواة والنحاة المؤسسين لمدرسة البصرة ، والذين اعتمد

---

١ ـ مراتب النحويين ص ٦٦ و ٦٧ .
٢ ـ مراتب النحويين ص ٧٢ .
٣ ـ نزهة الالباء ص ٦١ ـ ٦٣ وينظر انباه الرواة ج ١ ص ٢٢٤ .
٤ ـ نزهة الالباء ص ٦١ ـ ٦٢ .
٥ ـ نزهة الالباء ص ٤٣ .
٦ ـ نزهة الالباء ص ٤٣ .



رفع المسهم

عليهم سيبويه بعد شيخه الخليل في المسموع والمرويّ من كلام العرب منثوره ومنظومه وهو ما يؤلف غالبية مادة الكتاب ، كما اعتمد عليهم وعلى آرائهم في تقعيد قواعد النحو والاحتجاج لموضوعاته المختلفة مقيسها ومسموعها مطردها وقليلها وشاذها .

ولم يقف الأمر بعلماء اللغة والنحو في أثنـــاء جمعهم اللغة وتدوينهم ايّاها عند حد الخروج إلى البادية وتدوين كل ما سمعوه إنمـــا اخذوا عمن جاء اليهم من الاعراب ، رُوي أنّ أبا عليّ الحسن بن عليٍّ الحرمازي الأعرابي قدم البصرة ونزلها فسمع منه العلماء وكان راوية شاعرا (١) .

وان بعض اعراب مضر مثل عقيل وقشير نزلوا البصرة في مَحْلٍ أصابهم فتعلمَ عندهم ابو زيد الأنصاري (٢) .

ومع كون محمد بن زياد ابن الأعرابي ناسبا نحويا كثير السماع راوية لاشعار القبائل كثير الحفظ فقد قيل عنه انه لم يزل مُرمدا فى علمه غير مفارق للناس حتّى قدم عليهم أعراب من اليمامة ففاتحهم الغريب ففتقوا له وكان علمه الذي حصل في نحو من شهر (٣) .

وكان عبد الله بن عمرو بن أبي صبح المـــازني الأعرابي بدويا نزل بغداد وبها مات فأخذ عنه العلماء كذلك ، وكان شاعرا فصيحا (٤) .

لذلك نجد علماء النحو من البصريين والكوفيين كثيرا ما يحتكمون في مناظراتهم ومناقشاتهم وفي حل النزاع الذي يحدث بين الفريقين الى لغات الأعراب يقوون بها حجة أحد الفريقين كما نعلم من الاختلاف الذي جرى بين الكسائي وابي محمد اليزيدي (٥) . وكما في احتكام الكسائي وأتباعه الى أعراب الحُطَمية والسماع عنهم في المناظرة التى جرت بينه وبين سيبويه في حضرة خالد بن برمك (٦) .

ومن الأعراب الذين أخذ عنهم علماء اللغة والنحو وسمعوا لغاتهم عدد كبير ، منهم من كان يمتهن التعليم ، ومنهم من كانت له تواليف كثيرة في اللغة والشعر وقد أخذ هؤلاء الاعراب يتكسبون بمـــا يروونه لعلماء العربية من لغة وشعر وأصبحت الرواية مهنة لهم بعد أن كانوا يروونه لمجرد الرواية لا لغرض آخر .

---

١ ــ الفهرست ص ٧٨ ط القاهرة .
٢ ــ طبقات الزبيدي ص ١٨٢ .
٣ ــ طبقات الزبيدي ص ٢١٣ ــ ٢١٤ .
٤ ــ الفهرست ص ٧٩ ــ ٨٠ ط القاهرة .
٥ ــ ينظر طبقات الزبيدي ص ٦٤ و ١٤٢ ومجالس العلماء للزجاجي ص ١٣٣ والاغاني ج ١٨ ص ١٧٢ و ١٧٣ والاشباه والنظائر ج ٣ ص ٨ ، ونزهة الالباء ص ٨٣ تحقيق محمـــد ابي الفضل ابراهيم . وتنظر ص ٧٣ ومـــا بعدها من هذه الطبعة .
٦ ــ طبقات الزبيدي ص ٦٩ وما بعدها . والفهرست ١٠٢ ــ ١٠٤ ونزهة الالباء ص ٤١ .



رفع المسهم

وقد ترك لنـــا علماء العربية الأوائل الكتب الكثيرة المصنفة في اللغة ذكرت في ترجماتهم وكلها تدل على تعمقهم في الرواية وتفهّمهم للغة وكثرة سماعهم عن الأعراب سواء بخروجهم الى البـــادية ام عمن ورد المدن من الاعراب .

وكانت البصرة وعلماؤها أبعد المدرستين باعا وأكبرها نصيبا في رواية اللغـــة وتدوينها . أما الكوفيون فقد كان أكثر همهم الشعر رواية وتدوينا . ولم يتبع علماء البلدين كما يبدو من تآليفهم — أول الأمر طريقة منتظمة منهجية بل كانوا يدوّنون كل ما يسمعون من شعر أو نثر وفي اي غرض من الأغراض . ثم تحددت التآليف في مجموعات تهتم كل مجموعة بموضوع معيّن حتى أصبحت على الصورة التي نراها اليوم في كتب اللغة التي اعتمد عليها أصحاب المعاجم في وضع معاجمهم التي عليها جل اعتمادنا في بحوثنا في الدراسات العربية .

وكانت الجزيرة العربية هي المنبع الأصيل للّغة الفصحى الصحيحة أيام كانت العروبة ثابتة فيها واللغة صافية سليمة ناصعة بعيدة عن شوائب العجمة سليمة من انحراف الألسن حين كان العرب في جزيرتهم يتوارثون تقاليدهم ويتلقّى بعضهم عن بعض لغة الآباء والأجداد التي يتكلمون بها على تعاقب الاجيال وكرّ الدهور .

فلما انتشر العرب خارج جزيرتهم واستقروا في الأقطار المختلفة في المدن والحواضر ، واختلطوا بغيرهم من الأقوام ، واختلط غيرهم من الأعاجم بهم ، أدّى بهم هذا الاختلاط الى انحراف الألسنة وتفشّى اللحن ، واضطروا الى الالتجاء الى منبع أصفَى للغة العربية السليمة ، ولم يكن أمامهم أصفى لغة ولا أفصح لهجة من البوادي التي خرج اليها علماء العربية في القرنين الاول والثاني الهجريين ، فجمعوا ودوّنوا ما سمعوا من شواهد اعتمدوا عليها أخيرا في ضبط لغة العرب ، وقد بلغ ذلك أوجَهُ في ايام الخليل وطبقته واستمر حتّى أواخر القرن الرابع حيث فسدت سلائق العرب ولم تبق البـــادية ملجأ العلماء بعد أن ظفروا بالقدر الكافي من لغة العرب التي اعتمدوا عليها في استقرائهم واستنتاجهم وتقعيدهم قواعد اللغـــة والنحو والصرف ولم يعودوا يحتاجون الى مزيد .

وقد علل ابن جني أخذ العلماء اللغة عن أهل البـــادية وترك كلام أهل الحاضرة في باب : ( ترك الأخذ عن أهل المـــدر كما أخذ عن أهل الوبر ) بقوله : « علة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المَدَر من الاختلال والفساد والخطل ، ولو عُلِم أنّ أهل مدينة ما باقون على فصاحتهم ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر ، وكذلك ايضا لو فَشَا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المـــدر من اضطراب الألسنة وخبالها وانتقاض عادة الفصاحة



رفع المسهم

وانتشارها لوجب رفض لغتها وترك تَلقّي ما يرد عنها ، وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا ، لأنّا لانكاد نرى بدويا فصيحا وإن نحن آنسنا منه فصاحة في كلامه لم نكد نعدم ما يفسد ذلك ويقدح فيه وينـــال ويغضّ منه » (١) .

ثم مثّل ابن جني بامثلة لمن يدّعي الفصاحة من البدو ومع ذلك لم يؤخذ عنه لأنه لم يكن فصيحا أصلا (٢) . وقال بعد عدد من الامثلة : « واستمر فساد هذا الشأن مشهورا ظاهرا ، فينبغي أن يستوحش من الأخذ عن كل واحد ، إلا أن تَقْوَى لغته وتشيع فصاحته . وقد قال الفراء في بعض كلامه : إلا أن تسمع شيئا من بدويّ فصيح فتقوله (٣) ، ويختم هذا البـــاب بقوله : « فإيّاك أن تخلد الى كل ما تسمعه ، بل تأمّل حال مورده وكيف موقعه من الفصاحة فاحكم عليه أوْلَه » (٤)

من هذا نرى أنّ السماع هو الأساس الأول الذي دُونت بموجبه اللغة لأنه الطريق الطبيعي الى تعرُّف كُنْه اللغة وتبين خصائصها . وهو أقرب سبيل الى ضبط العربية ومعرفة المستعمل منها ، لأن اللغات في أصلها نقلية واساس معرفتها ومعرفة خصائصها السماع الذي اعتمد فيها جميعا من أجل انه اخصر طريق الى حصرها ومعرفة استعمالها . فبمحاكاة ما يصل اليه الانسان عن طريق السماع من العرب الذين سلمت لغتهم أو عن طريق ما يروى من الآثار العربية من شعر ونثر ، وما جاء في القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة يستطيع أن يعرف لغته ويحصيَها ويتفاهم بهـــا .

وقد مر بنـــا أنّ ابن الأنباري عرّف المسموع بانه ( الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة الى حد الكثرة ) ، وقد خرج بتعريفه هذا : ما جاء في كلام غير العرب كالمولدين ، وما شذّ من كلامهم كالجزم بـ ( لن ) والنصب بـ ( لم ) ، وذلك كما قريء في الشواذ : « أَلَم نَشْرَحَ » (٥) . — بفتح الحاء — وكالجر بـ ( لعل ) في قول الشاعر : —

لعـــلّ أبِي المغـــوار منـــك قـــــريب

وكنصب بعضهم لجزأي الجملة بعد ( لعل ) و ( ليت ) كما في قول الشاعر : —

يا ليت ايـــامَ الصبـــــا رواجعـــــا

الى غير ذلك من الشـــواذ (٦) .

---

١ ــ الخصائص ج ٢ ص ٥ ــ ٦ .
٢ ــ الخصائص ج ٢ ص ٦ــ٨ .
٣ ــ الخصائص ج ٢ ص ٥ .
٤ ــ الخصائص ج ٢ ص ١٠ .
٥ ــ الشرح ، الآية ١ .
٦ ــ ينظر لمع الادلة ص ٨١ــ٨٣ .



رفع المسهم

في حين اعتبر السيوطي المسموع : ما ثبت في كلام مَنْ يوثق بفصاحته ، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم وكلام نبيه (ص) وكلام العرب قبل بعثته (ص) وفي زمنه وبعده الى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا عن مسلم أو كافر . (١) ثم يعود فيحدد ذلك بقوله : « فهذه ثلاثة أنواع لا بُدَّ في كل منها من الثبوت (٢) حتى يمكن أن تتّخذ اساسا يصح استنباط القواعد اللغوية والنحوية منها ويمكن القياس عليها فيما لم يسمع ممـــا شابه المسموع بوجه من الشبه .

وقد اهتم علماء اللغة الاوائل بالمسموع او المنقول من اللغة كاهتمام علماء الحديث بالاحاديث النبوية الشريفة فبحثوا أنواعه وبيّنوا درجة المسموع من حيث الكثرة والقلة ، والجودة والرداءة . واهتموا بالسند ورجاله وطبقاتهم وبينوا الموثوق به والمطعون فيه منهم ، وجاوزوا ذلك الى النص ، وقائله وفصاحته او فصاحة لغة قبيلته التي هو منها او التي تكلم بلغتها ، وبكثرة الوارد منه او قلّته بحسنه او رداءته باطراده او شذوذه على الحد الذي نراه في كتب اللغة والنحو ككتاب سيبويه والخصائص لابن جنى والصاحبي في فقه اللغة لأحمد بن فارس ولمع الادلة لابن الأنباري والاقتراح والمزهر للسيوطي ، وغيرها من كتب اللغة القديمة .

وقد أثارت هذه الدراسات بين المحدثين من دارسي اللغة والنحو والصرف من الجدل والخلاف اضعاف ما أثارته بين القدماء .

ولمـــا لم يكن همنا ذكر الخلاف او الجدل والنقاش الذي ادّت اليه هـــذه البحوث فاننـــا نمـــرّ مرورا سريعا على هذه التقسيمات حتى نلقي ضوءاً على ما وصلت اليه دراسة السماع والقياس والعلة ونحوها عند من جاءوا بعد سيبويه من قدماء النحويين لنستطيع في ضوئها أن نتعرف على موقف سيبويه وشيوخه الذين ذكر آراءهم في الكتاب ومناقشاتهم وتعاليلهم لها واعتمادهعليها . ولنعرف مـــدى التشعب والإطالة والتفريع التي لا فائدة منها للغة او للنحو او لغيرها من علوم العربية وكل ما فيها إشغال ذهن الدارس بامور بعيدة عن تفهم لغته وضبط نحوها او صرفها او كيفية التعبير بها عما في خاطره من أفكار .

وقد قسموا المسموع الى قسمين : تواتر وآحاد .

فاما التواتر : فلغة القرآن الكريم وما تواتر من السنة وكلام العرب ، وهـــذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم (٣) .

---

١ ــ الاقتراح ص ١٤ . وينظر : في اصـــول اللغة والنحو : فؤاد حنا ترزي ص ٧٩ .
٢ ــ الاقتراح ص ١٤ .
٣ ــ لمع الادلة ص ٨٣ .



رفع المسهم

أما القرآن الكريم فليس هناك من مخالف في الاحتجاج بألفاظه جميعها ، وفي جواز الاحتجاج بقراءاته المتواترة جميعها . حتى ان بعض متأخري النحاة أجازوا الاحتجاج بالقراءات الشاذة منه على الرغم من أنّ بعض المتقدمين منعوا الاحتجاج بها . يقول السيوطيّ : « أما القرآن فكل ما ورد انه قرىء به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواترا أم آحادا أم شاذا ، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية اذا لم تخالف قياسا معروفا ، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وان لم يجز القياس عليه كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه نحو : استحوذ ويأبى ، وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءات الشاذة لا أعلم فيه خلافا بين النحاة ، وان اختلف في الاحتجاج بها في الفقه » (١) .

فالسيوطي ينقل الاتفاق على الاحتجاج بالقراءات الشاذة على الرغم من أنّ قوما ( من النحاة المتقدمين كانوا يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم الى اللحن ) (٢) وقد خطأ السيوطي هؤلاء النحاة لأن قراءة هؤلاء القرّاء ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها ، وثبوت ذلك عنده دليل على جوازه في العربية (٣) .

أما سيبويه فهو المسلم الذي مر بنا موقفه من القرآن والاستشهاد بآياته وقد رأينا أنّ شأنه في ذلك شأن جميع المسلمين من اكبار واعزاز لآيات الكتاب العربي المبين فهو يقدمه وينزله في المنزلة الاولى من الكلام العربي ، يعتبره الشاهد الأوّل في كل موضوع من الموضوعات التي بحثها في كتابه وكان فيه شواهد من الآيات الكريمة . فهو أعلى مراتب الكلام العربي وأقوى الاساليب العربية ، نزل بلغة العَرب وكلمهم بأساليبهم وقد صرّح بهذا في مواضع متعددة من الكتاب منها قوله في باب ( من النكرة تجري مَجرى ما فيه الالف واللام من المصادر والاسماء وذلك قولك : سلامٌ عليكَ ولبيك وخيرٌ بين يديك ) : « فهذه الحروف كلها مبتدأة مبنيّ عليها ما بعدها ، والمعنى فيهن أنك ابتدأتَ شيئا قد ثبت عندك ولست في حال حديثك تعمل في إثباتها وتزجيتها ، كما انهم لم يجعلوا ( سَقياً ) و (رَعياً) بمنزلة هذه الحروف . . . . ومثل الرفع « طُوبىَ لَهُم وحُسْنُ مآب » (٤) يدلك على رفعها رفع « حسنُ مآب » . وأما قوله تعالى جده : « وَيْلٌ يومَئذٍ

---

١ ـ الاقتراح ص ١٤ ـ ١٥ .
٢ ـ الاقتراح ص ١٥ .
٣ ـ الاقتراح ص ١٥ وينظر ص ١٥ـ١٦ .
٤ ـ الرعد ، الآية ٢٩ .



رفع المسهم

للمكذبينَ » (١) و « وَيْلٌ للمُطَفِّفِينَ » (٢) فانه لا ينبغي أن تقول انه دعاء ههنا لأن الكلام بذلك قبيح ولكن العباد انمـا كلموا بكلامهم وجاء القرآن على لغتهم وعلى ما يعنون فكأنه والله اعلم قيل لهم : « وَيْلٌ للمُطَفِّفِين » و « وَيْلٌ يومئذ للمكذبين » أي : هؤلاء ممن وجب هذا القول لهم ، لأن هذا الكلام انمـا يقال لصاحب الشر والهلكة ، فقيل : هؤلاء ممن دخل في الشر والهلكة ووجب لهم هذا . ومثل ذلك قوله تعالى : « فَقُولا لَهُ قَولا لَيِّنًا لَعلَّه يَتَذَكَّر أو يَخْشَى » (٣) فالعلم قد أتى من وراء ما يكون ولكن اذهبا انتما في رجائكما وطمعكما ومبلغكما من العلم ، وليس لهما أكثر من ذا ما لم يعلما . ومثله : « قَاتَلَهم اللهُ » فإنمـا أجري هذا على كلام العباد وبه أنزل القرآن » (٤) .

وقال : « وبمنزلة ( أم ) . ههنا قوله عـز وجل : « الم تنزيلُ الكتاب لا ريبَ فيه من رَب العالمينَ أَمْ يقولون افتراهُ » (٥) فجاء هذا الكلام على كلام العرب ليعرفوا ضلالتهم » (٦) .

وقال : « ومثل ذلك قوله تعالى : « ام اتّخذَ ممـا يخلُقُ بَناتٍ وأصْفاكُم بالبَنينَ » (٧) فقد علم النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمون أنَّ الله عز وجل لم يتّخذ ولدا ولكن جاء على حرف الاستفهام ليُبَصّروا ضلالتهم » (٨)

وقد استشهد سيبويه بآيات القرآن الكريم واعتمد عليها واعتبرها الاساس الاول في المسموع ، والغالب في كتابه أن يضع عنوان البـاب الذي يتحدث عنه ثم يمثّل له بأمثلة يقيسها على القرآن ثم يأتي بعدها بالآيات الواردة في الموضوع ثم بمـا ورد عن العرب من عبارات سمعها او رواها عمن سمعها من شيوخه او ممن يثق به ، ثم بالشواهد الشعرية . وقد تكون الشواهد جميعها من الآيات القرآنية الكريمة . وقد يعتمد على الآيات ويبدأ بها ثم يمثل بغيرها من العبارات والأشعار الواردة عن العرب ، وقد يعكس طريقة استشهاده فيبدأ بالمنثور من كلام العرب او بالشعر ثم بالآيات الواردة . وقد مثلنا لطريقته هذه في أثنـاء حديثنا عن الشاهد في كتاب سيبويه .

---

١ ـ المرسلات ، الآية ١٥ .
٢ ـ المطففين ، الآية ١ .
٣ ـ طه ، الآية ٤٤ .
٤ ـ الكتاب ج ١ ص ١٦٦-١٦٧ .
٥ ـ السجدة ، الآيات ١-٣ .
٦ ـ الكتاب ج ١ ص ٤٨٤ .
٧ ـ الزخرف ، الآية ١٦ .
٨ ـ الكتاب ج ١ ص ٤٨٤ .



رفع المسهم

اما قراءات القرآن فلم تكن في عهد سيبويه متميزة عن بعضها ولم تكن محدّدة هذا التحديد الذي نراه في كتب المتأخرين ، ولم تكن مقسّمة الى القراءات السبع أو العشر انمـا حددت وميز بعضها عن البعض الآخر وتنوّع البحث فيها وفي تقسيماتها وأنواعها وفي القراء الذين عرفت بهم في القرن الرابع حين جمعها ابو بكر ابن مجاهد .

وحددت بعده طبقات القُرّاء وبحثت أوجه الاختلاف بين القراءات على النحو الذي نراه في كتب القراءات المختلفة وكما بيّنه السيوطي ومن سبقه أو عاصره أو جاء بعده من الباحثين في علوم القرآن . وكانت انواع القراءات كما يأتي :

١ ــ متواتر : وهو ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم الى منتهاه ، وغالب القراءات كذلك .

٢ ــ مشهور : وهو ما صحّ سندُه ولم يبلغ درجة المتواتر ووافق العربية والرسم واشتهر عند القراءة فلم يعدّوه من الغلط ولا من الشذوذ ويقرأ به ومثـاله ما اختلفت الطرق في نقله عن السبعة فرواه بعضهم دون بعض .

٣ ــ الآحـاد : وهو ما صح سنده وخالف الرسم او العربية او لم يشتهر الاشتهار المذكور ولا يُقرأ به .

٤ ــ الشـاذ : وهو ما لم يصحّ سـنده .

٥ ــ الموضوع : وقد مثلوا له بقراءات الخزاعي .

٦ ــ ما زيد فيه على وجه التفسير وقد استخرجه السيوطي (١)

وقد استشهد النحاة بصريهم وكوفيهم بالقراءات المتواترة والمشهورة ، ولم يكن من منهج البصريين الاستشهاد بالقراءات الشاذة ووقف بعضهم موقف المتساهل منها فأجاز القياس عليها وَهُم الكوفيون وابن مالك وموقفهم مشهور منها . ووقف الاخرون موقفا وسطا فأجاز الاستشهاد بها لا القياس عليها . من هؤلاء ابن جني الذي لم يكن يتبع البصريين في تطرفهم في المنع ولا الكوفيين في مبالغتهم في القياس على الشاذ (٢) .

ومنهم ابو حيان النحوي الذي لم يتشدد تشدد البصريين فيرفض كل ما خالف القواعد والاقيسة التي بنوها ، ولم يتساهل تساهل الكوفيين وابن مالك فيعتمد على الشاذ منها ، او ما تفرد بقراءته شخص لا يعرف من القراءة شيئا (٣) .

---

١ ــ ينظر الاتقان في علوم القرآن ج ١ ص ٧٩ .

٢ ــ ينظر الخصائص ج ١ ص ٩٣ ــ ٩٤ و ٩٩ و ج ٢ ص ٣٣٠ .

٣ ــ ينظر البحر المحيط ج ١ ص ٨٧ وهمع الهوامع ج٢ ص ٥٥ وابوحيان النحوي ص ٤١٧ ــ ٤٣٠ لمعرفة موقف ابي حيان من القراءات .



رفع المسهما

وكان السيوطي أيضا ممن وقفوا موقفا وسطا من الاحتجاج بالقراءات الشاذة فهو يرى جواز الاستشهاد بالقراءات الشاذة في العربية اذا لم تخالف قياسا معروفا فاذا خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه ، وان لم يجـز القياس عليه كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه كاستصوب واستحوذ ونحوهما (١) .

هذه الآراء المتشعبة جميعها وهذا الاختلاف في الاحتجاج بالقراءات حدث وتوسع بعد زمن سيبويه حيث تنوع البحث فيها وتعدّدت اتجاهاته على مر السنين .

أما سيبويه شيخ النحاة البصريين الذين كانوا يخضعون القراءات لأقيستهم وإجماعهم وأصولهم التي وضعوها وان كانت من القراءات السبع التي اعتمدت ونقلت نقلا متواترا عن الرسول (ص) وصحابته (رض) عند اكثر الباحثين — فلم يَعِب قارئا ولم يخطّيء قراءة بل كان يذكرها ليبين وجها من العربية فيها وليقوّي بها ما ورد عن العرب ، وان كانت القراءة من القراءات المفردة لا يردُّها ولا يصفها بالشذوذ او الخطأ ، ولا يصف القاريء بالخطأ او يطعن فيه انمـا يحاول تخريجها على احدى لغات العرب ، وهو الذي يعتبر اللغات الواردة عن العرب فصيحة صحيحة ، وليس المتكلم بها مخطئا (٢) فكيف يخطّيء القراء وهم ائمـة المسلمين واعلامهم وما قرأوا به لا يخالَف لانه سنة متبعة ويتبين رأيه هذا من قوله : « وقد قرأ بعضهم : « وأمّا ثمودَ فَهَدَيناهُم » (٣) إلا أنّ القراءة لا تخالف لان القراءة السنة » (٤) .

ولم يُضَعِّف سيبويه القراءات في أيّ موضع من كتابه ، وكان الاستاذ عبد الفتاح شلبي قـد نسب اليه تضعيفه القراءة في موضع من كتابه وذلك في أثنـاء كلامه على حكم المضارع في جواب الطلب حيث يقول سيبويه : « واعلم أنّ الفاء لا تضمر فيها ( أن ) في الواجب ولا يكون في هذا البـاب الا الرفع وذلك قوله : ( إنه عندنا فيحد ثُنا ) و ( سوف آتيه فاحد ثُه ) ليس الا . إن شئت رفعته على ان تُشرك بينه وبين الاول ، وإن شئت كان منقطعا لأنك قد أوجبت أن تفعل فلا يكون فيه الا الرفع . وقال عـز وجل : « فلا تَكْفُرْ فيتَعلمون » (٥) فارتفعت

---

١ ــ ينظر الاقتراح ص ١٥ ــ ١٦ .
٢ ــ ينظر الكتاب ج ٢ ص ٢٦٣ .
٣ ــ فصلت ، الآية ١٧
٤ ــ الكتاب ج ١ ص ٧٤
٥ ــ البقرة ، الآية ١٠٢



رفع المسهم

لانه لم يخبر عن الملكين انهما قالا : « لا تكفُرْ فيتعلمون » ليجعلا كفره سببا لتعليم غيره . ولكنه على : ( كفروا فيتعلمون ) . ومثله : « كُنْ فيكونُ » (١) كأنه انما قال : ( انما أمرُنا ذاك فيكون ) ، وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب وذلك لأنك تجعل ( أنْ ) العاملة . فمما نصب في الشعر اضطرارا قول الشاعر : —

سأترُكُ منزلي لبَني تميم وألحقُ بالحجاز فأستَريحا

وقال الاعشى وأنشدَناه يونس : —

ثُمتَّ لا تَجزوني عند ذاكُمُ ولكن سيَجزيني الإلهُ فيُعْقِبا

وهو ضعيف في الكلام » (٢) .

هذا التعليق من سيبويه دفع الدكتور شلبي الى أن يقول : « وأضع سيبويه مع مدرسة القراء الذين يأخذون بالنقل عن الائمة ، ويعتدون برسم المصحف ، ولكن ما جاء في كتابه من اعتداد بالقياس وتضعيف بعض القراء الائمة يدفعني الى القول بانه كان مترددا بين المذهبين » (٣) .

وفي هذا القول اتّهام لسيبويه الذي لم يخطّيء قراءة « كُنْ فيكونَ » . — بالنصب — ولا قراءة . « فلا تكفُر فيتعلموا » ، لأن في هاتين الآيتين طلبا فوقع النصب بعده ، والقراءة بالنصب فيهما صحيحة عند من حملها على الطلب وبالرفع عند من لم يحملها عليه . أما الذي وصفه سيبويه بانه ضعيف في الكلام فهو النصب وليس في الكلام طلب أي النصب في الواجب لغير ضرورة شعرية ملجئة الى ذلك النصب . دليل ذلك ما تقدم من قوله : « وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب وذلك لانك تجعل ( أن ) العاملة » . ثم اكمل هذه القاعدة بقوله : « وهو ضعيف في الكلام » (٤) .

والذي نلاحظه من تعقيب سيبويه على القراءات بعد أن يوجهها على لغة من لغات العرب انها لا تزيد على قوله : « وهذه لغة ضعيفة » او « وهي قليلة » (٥) فالضعف والقلة ليسا موجهين الى القراءة مباشرة انما الى اللغة التي حمل عليها هذه القراءة ، واعتبر القاريء متكلما بها (٦) .

من هذا نرى أن سيبويه قد أخذ بالقراءات جميعها متواترها ومشهورها أما القراءات الضعيفة فقد احتج بما ورد منها لكنه لم يقس عليها انما اعتبرها مما ضعف في

١ — البقرة ، الاية ١١٧ ، وآل عمران ٤٧ و ٥٩ والانعام ٧٣ . والنحل ٤٠ ومريم ٣٥ ويس ٨٢ وغافر ٦٨ .

٢ — الكتاب ج ١ ص ٤٢٣ .

٣ — ابو علي الفارسي ص ١٦٦ . وتنظر ص ١٦٢ .

٤ — ينظر الكتاب ج ١ ص ٤٢٣ وابو علي الفارسي ص ١٦٢ في رده على سيبويه .

٥ — الكتاب ج ١ ص ٢٨ و ٢٩ .

٦ — ينظر الكتاب ج ٢ ص ٣٥٨ .



رفع المسهم

اللغات او قلّ ، فهو اذن من المتوسطين في الاستشهاد بالقراءات لم يبلغ درجة من جاء بعده من البصريين في المنع ، ولا درجة الكوفيين وابن مالك في الأخذ بكل قراءة والقياس عليها . وموقفه منها معتدل قاس عليها كلام العرب ، وقاسها على كلام العرب ، ونظر اليها نظرته الى الآيات الواردة في المصحف العثماني الامام ، فلم يخطّيء قراءة ولا لحّن قارئا ،ولا رجّح قارئا على آخر ، بل كان يؤيد القراءة او يؤولها او يرجحها او يرجعها الى احدى اللغات من غير أن يعتمد شخصية القاريء في نقده وتعليقه ، وسواء لديه اذكر اسمه مع القراءة أم لم يذكره ، عرفه أم لم يعرفه ، أكان من القراء السبعة أو العشرة أم لم يكن ، تواترت القراءة أم كانت من الآحاد أم من الشاذ . فقد كان اهتمامه موجّها الى ما يرد في القراءة من ألفاظ واساليب في التعبير والى صحة القراءة او خروجها على اللغة الفصحى والى موافقتها كلام العرب او مخالفتها ايّاه لان ذلك هو الأصل في كل نص منقول يستشهد به في الكتاب .

اما النوع الثاني من المسموع فهو الحديث النبوي الشريف الذي كان يجب أن يوضع في المنزلة الثانية من النصوص التي احتجّ بها علماء العربية في إثبات قواعد لغتهم ونحوها وصرفها فيأتي بعد الآيات القرآنية الكريمة . غير أن علماء العربية اختلفوا في جواز الاحتجاج به وذلك لتجويز الرواية فيه بالمعنى منذ عهد الرسول الاعظم ، وعدم المحافظة فيه على لفظ الرسول الكريم كما نطق به (ص)ا. يقول السيوطي : « وأما كلامه (ص) فيستدل منه بما ثبت أنّه قاله على اللفظ المرويّ وذلك نادر جدا انما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضا ، فان غالب الأحاديث مرويّ بالمعنى وقد تداولها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها فرووها بما أدّت اليه عباراتهم فزادوا ونقصوا وقدموا وأخّروا وأبدلوا ألفاظا بألفاظ ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مروياً على أوجه شتّى بعبارات مختلفة » (١).

وقد مر بنا تفصيل موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث في اثناء كلامنا على الشاهد في كتاب سيبويه وبيّنا أن النحويين وقفوا من الاحتجاج بالحديث مواقف مختلفة وانقسموا ثلاث طوائف : طائفة منعت الاحتجاج بالحديث مطلقا وعلى رأسها ابو حيان النحوي وشيخه ابو الحسن ابن الضائع متابعين في ذلك من تقدمهم من النحاة من شيوخ المدرستين وحجتهم في ذلك تعتمد على دليلين :

الاول : أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى فنقلت القصة الواحدة الجارية في زمانه (ص) بانواع متعددة من الألفاظ والروايات بحيث لا يستطيع الانسان ان يجزم

---

١ ـ الاقتراح ص ١٦ ـ ١٩ .



رفع المسهم

بان رسول الله (ص) قد قال تلك الالفاظ جميعها او واحدا منها او لفظا غيرها مرادفاً لها جميعا ، وذلك لان المعنى هو المطلوب ولا سيما مع تقادم السماع وعدم ضبطه والحفاظ عليه بالكتابة لما مر بنا من منع الرسول (ص) صحابته أن يكتبوا عنه غير القرآن الكريم . والاتكال على الحفظ وحده لا يمكن فيه ضبط اللفظ انما يُكتفَى فيه بضبط المعنى على قدر الامكان ، وخاصة في الاحاديث الطوال التي لم يسمعها الراوي الا مرة واحدة ولم تُمْلَ عليه فيكتبها .

والثاني : انه وقع اللحن كثيرا فيما روي من الحديث ، لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ولا تعلموا لسان العرب بصناعة النحو فوقع اللحن في نقلهم وهم لا يعلمون ذلك . ووقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب . ونحن نعلم جازمين أنّ الرسول (ص) كان أفصح الناس فلم يكن ليتكلم الا بافصح اللغات واشهر التراكيب واحسنها واجزلها ، واذا تكلم بلغة ما غير لغته فانما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغات على طريقة الاعجاز وتعليم الله ذلك من غير معلم انساني ولا ملقن لها من أهلها كحديثه عليه السلام مع النمر بن تولب ومع الوافدين عليه من غير أهل لغته .

ووقفت الطائفة الثانية موقفا مغايرا لموقف أبي حيان وشيخه ابن الضائع فقد أجازت الاستشهاد بالحديث مطلقا وعلى رأسها ابن مالك وابن هشام الأنصاري حيث أكثر الثاني من الاستشهاد بالحديث اكثارا فاق استشهاد ابن مالك به وكانت حجتهما وحجة من تابعهما من النحويين ما ذكره ابن الدماميني في « شرح التسهيل» رادّا به على أبي حيان والذي يستنتج منه رأيهم بأنّ « اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب انما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الاحكام الشرعية وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات الالفاظ وقوانين الاعراب . فالظن في ذلك كله كاف ، ولا يخفىَ انه يغلب على الظن ان ذلك المنقول المحتج به لم يبدَّل لأن الاصل عدم التبديل لا سيما والتشديد في الضبط والتحري في نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمُحَدِّثين ، ومن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى فإنما هو عنده بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضه ، فلذلك تراهم يتحرَّون في الضبط ويتشددون مع قولهم بجواز النقل بالمعنى . فيغلب على الظن من هذا كله أنها لم تبدل ، ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحا فيُلغَى ولا يقدحُ في صحة الاستدلال بها . ثم أنّ الخلاف في جواز النقل بالمعنى انما هو فيما لم يدوَّن ولا كُتب ، وأما ما دُوِّن وحصل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلافَ بينهم . . . . . وتدوين الأحاديث والأخبار بل وكثير من المرويات وقع في الصدر الأوَّل قبل فساد



رفع المسهم

اللغة العربية حين كان كلام اولئك المبدلين على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج به، وغايته تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال ثم دُونَ ذلك المبدل على تقدير التبديل ومُنِعَ من تغييره ونقله بالمعنى . . . » (١) .

أما الفريق الثالث الذي توسّط في الاستشهاد بين ابن مالك وأبي حيان فقد كان الشاطبي المتكلم بلسانهم وقد أجاز الاستشهاد بالأحاديث التي اعتُني بنقل ألفاظها لأن الحديث عنده قسمان : قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان . وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص كالأحاديث التي قُصدَ بها بيـــان فصاحته (ص) ككتابه لهمدان وكتابه لوائل بن حجر والامثال النبوية فهذا يصح الاستشهاد به في العربية (٢) .

ومثل ذلك كان موقف السيوطي كما يتضح من كتبه (٣) .

وقد كان من اشـــد المُحْدَثين دفاعا عن الحديث والاستشهاد به فضيلة الشيخ محمد الخضر حسين وقد مر بنـــا انه قام ببحث « الاستشهاد بالحديث في اللغة » انتهى به الى أنَّ من الاحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة وهو انواع : —

احدها : ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته (ص) كقوله : « حَمِيَ الوطيس » وقوله : « مات حتفَ انفه » وقوله : « الظلمُ ظلماتُ يوم القيامة » الى نحو هذا من الاحاديث القصار المشتملة على شيء من محاسن البيان كقوله « مأزورات غير مأجورات » وقوله : « ان الله لا يَمَلّ حتى تَمَلّوا » .

ثانيها : ما يُرَوى من الاقوال التي كان يتعبد بها او أمر بالتعبد بها كألفاظ القُنوت والتحيات وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بهـــا في أوقات خاصة .

ثالثها : ما يُروَى شاهدا على انه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم وما هو ظاهر أنَّ الرواة يقصدون في هذه الأنواع الثلاثة لرواية الحديث بلفظه .

رابعها : الأحاديث التي وردت عن طرق متعددة واتّحدت ألفاظُها ، فان اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أنَّ الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها . والمراد أن تتعدَّد طرقها الى النبي (ص) او الى الصحابة او التابعين الذين ينطقون الكلام العربي فصيحا .

---

١ ــ ينظر هذا في خزانة الادب للبغدادي ج ١ ص ٧ . وكتاب ابو حيان النحوي ص ٤٣٥ .

٢ ــ ينظر خزانة الادب للبغدادي ج ١ ص ٦ ، وكتاب ابو حيان النحوي ص ٤٣٣ .

٣ ــ ينظر الاقتراح ص ١٩ وهمع الهوامع ج ١ ص ١٠٥ ، وخزانة الادب ج ١ ص ٧ . وكتاب ابو حيان النحوي ص ٤٣٥ و ٤٣٦ .



رفع المسهم

خامسها : الأحاديث التي دوّنها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة كمالك بن انس وعبد الملك بن جريح والامام الشافعي .

سادسها : ما عرف من حال رواته انهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل : ابن سيرين والقاسم بن محمد ورجاء بن حَيْوَة وعلي بن المديني .

ومن هذه الاحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به وهي الاحاديث التي لم تُدوّن في الصدر الاول وانمـا تُروَى في كتب المتأخرين .

ولا يحتج بهذا النوع من الاحاديث سواء أكان سندها مقطوعا أم متصلا .

أما مقطوعة السند فوجه عدم الاحتجاج بها واضح ، وأما متصلة السند فلبعد مدوّنها عن الطبقة التي يحتجّ بأقوالها ، واذا اضيفت كثرة المولّدين في رجال سـند الحديث الى احتمال أن يكون بعضهم قـد رواه بالمعنى اصبح احتمال أن تكون ألفاظه ألفاظ النبي عليه الصلاة والسلام او ألفاظ راويه الذي يحتج بكلامه قاصرا عن درجة الظن الكافي لإثبات الالفاظ اللغوية أو وجوه استعمالها (١) .

وقد قـرر مجمع اللغة العربية انه لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الاول ، كالكتب الصحاح الستة فما قبلها . ويحتجّ بالأحاديث المدوّنة في الكتب المذكورة على الوجه الآتي : —

١ — الأحاديث المتواترة المشهورة .

٢ — الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات .

٣ — الاحاديث التي تعدّ من جوا مع الكلم .

٤ — كتب النبيّ — صلى الله عليه وسلم .

٥ — الأحاديث المروية لبيان انه — صلى الله عليه وسلم — كان يخاطب كل قوم بلغتهم .

٦ — الأحاديث التي عُرف من حال رواتها أنّهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل القاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وابن سيرين .

٧ — الاحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة (٢) .

---

١ — ينظر دراسات في العربية وتاريخها ص ١٦٦ — ١٨٠ .

٢ — مجموعة القرارات العلمية (٣) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما من ١٩٣٢ — ١٩٦٢ م . طبع ١٣٨٢ هـ — ١٩٦٣ م . ص ٣ — ٤ .



رفع المسهم

أما سيبويه فقد مرّ بنـــا انه استشهد ببعض الاحاديث في كتابه ولم يشر الى انها من احاديثه (ص) انمـــا كان ينقلها ويحتج بها كما ينقل العبارات الواردة عن العرب، وما ذلك ــ فيما نظن ــ الا لانه اعتبر الكلام المسموع نوعين : كلام الله سبحانه وتعالى ، وكلام البشر . وما الرسول الا سيد البشر وهاديهم .

ولم يتضح موقفه من الحديث كما اتضح موقف النحاة الذين جاءوا بعده ، ولا نظن انه وقف في وجه الاحتجاج بالحديث ، إنمـــا اعتبر ما جاء بلفظ الرسول، وما رواه الذين يحتج بلغتهم وفصاحتهم من الرواة ، وان رووه بالمعنى داخلاً ضمن ما يحتج به من كلام العرب الفصحاء الموثوق بلغتهم ، ولن يخرج هذا بطبيعة الحال عن اساليب كلام العرب على اختلاف لهجاتهم . ومثل ذلك موقفه ممـــا جاء على لغة من لغات قبائل العرب الذين خاطبهم (ص) بلغتهم

أما ما رواه الاعاجم وحرفوه من الاحاديث فلا يدخل في الكلام المحتج به عنده ، وانمـــا يجري الحديث الصحيح المنقول بالمعنى او باللفظ مجرى أساليب العرب فما استحسن من كلام العرب فهو حسن ، وما استقبح فهو قبيح (١) .

أما غير هذين من المسموع فهو ما سمع من كلام العرب منثوره ومنظومه . وقد تحدث ابن الانباري عن الخلاف فيما تواتر منه وفي افادته العلم . يقول : « واختلف العلماء في ذلك العلم ، فذهب الاكثرون الى انه ضروري واستدلوا على ذلك بأن العلم الضروري هو الذي بينه وبين مدلوله ارتباط معقول ، كالعلم الحاصل من الحواس الخمس : السمع والبصر والشم والذوق واللمس . وهذا موجود في خبر التواتر فكان ضرورياً .

وذهب آخرون الى انه نظري ، واستدلوا على ذلك بان بينه وبين النظر ارتباطاً ؛ لانه يشترط في حصوله نقل جماعة يستحيل عليهم الاتفاق على الكذب دون غيرهم. فلما اتفقوا علم انه صدق .

وزعمت طائفة قليلة انه لايفضي الى علم البتة ، وتمسكت بشبهة ضعيفة وهي أن العلم لا يحصل بنقل كل واحد منهم ، فكذلك لا يحصل بنقل جماعتهم ، وهذه شبهة ظاهرة الفساد ، فانه يثبت به مالا يثبت للواحد ، فان الواحد لو رام حمل ثقيل لم يمكنه ذلك ، ولو اجتمع على حمله جماعة لامكن ذلك ، فكذلك ههنا» (٢)

---

١ ــ ينظر بحث الشاهد : القسم الاول من هذا الكتاب . الفصل الثاني .

٢ ــ لمع الادلة ص ٨٤ . وينظر المزهر ج ١ ص١١٣ ــ ١١٤ . والاقتراح ص ٣٠ ــ ٣١ .



رفع المسهم